

مذكرة سياسات رقم 14

مراجعة نصف الفترة لاستراتيجية التنمية الزراعية

قسم التنمية الريفية
المركز الوطني للسياسات الزراعية

آذار 2006

مشروع GCP/SYR/006/ITA



منظمة الأغذية
والزراعة للأمم المتحدة



التعاون
الإيطالي



وزارة الزراعة
و الإصلاح الزراعي

مذكرة سياسات :حول مراجعة نصف الفترة لاستراتيجية التنمية الزراعية

بعد عدة عقود من التخطيط المركزي ، شهدت السياسات الاقتصادية السورية تحولاً تدريجياً باتجاه التحرير الاقتصادي والاعتماد على قوى السوق والاندماج في النظام الاقتصادي العالمي . وأثرت هذه التغيرات على كل القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع الزراعي ، حيث تغير الهدف العام للتدخلات الحكومية من الاكتفاء الذاتي إلى الاعتماد المستدام على الذات في تأمين الغذاء ، من خلال تعزيز الإنتاجية الزراعية والاستدامة .

وفي ضوء هذه التغيرات الاقتصادية ، تم وضع استراتيجية التنمية الزراعية للفترة (2001-2010) في شهر كانون الأول لعام 2000 ، حيث يتجسد فيها أمرين ، الأول : رؤية مستقبلية للقطاع الزراعي ، والثاني : رسم خطة لتحقيق تلك الرؤية . إن استراتيجية التنمية الزراعية عبارة عن وثيقة تشمل مجموعة من السياسات المصممة لمتابعة أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ويمكن النظر إلى هذه البنية من خلال ثلاثة أنواع للتدخلات والتي تؤثر على القطاع الزراعي ، والمتميزة بزيادة درجة التفصيلات ، وفق التسميات التالية :

- السياسات : وهي موضوعة وفق إجراءات وبرامج لمتابعة تحقيق الأهداف العامة مثل زيادة الإنتاجية وتطوير الظروف التسويقية ، الخ.... .
- البرامج ، وهي مجموعة من المشاريع والنشاطات التي تبغي تحقيق أهداف محددة والتي هدفها العام هو تنفيذ الأهداف المحددة في الاستراتيجية وتطبيق الإجراءات اللازمة .
- النشاطات ، وهي تطبق البرامج بدقة وفقاً لجدولها الزمنية .

وبهدف تقييم ومتابعة ما تم تنفيذه من توجهات استراتيجية التنمية الزراعية ، فقد تم مراجعة لنصف الفترة من الاستراتيجية من قبل قسم التنمية الريفية في المركز الوطني للسياسات الزراعية بالتعاون مع مديرية الإحصاء والتخطيط في وزارة الزراعة للوقوف عند أهم المنجزات وتحديد المعوقات ، إضافة إلى إجراء مراجعة للاستراتيجية لغاية 2010 على ضوء هذه النتائج .

المهمة الأولى التي تم إنجازها في مراجعة نصف الفترة هي إعادة تصنيف التدخلات الخاصة باستراتيجية التنمية الزراعية إلى سياسات وبرامج ونشاطات ، من أجل التكيف مع التغيرات الحاصلة منذ تطبيق الاستراتيجية في عام 2000 وسهولة متابعتها . حيث أن تدخلات استراتيجية التنمية الزراعية كانت موزعة إلى ستة مجموعات (وهي : الموارد الطبيعية – الإنتاج النباتي – الإنتاج الحيواني – الخدمات المساعدة – مستلزمات الإنتاج – السياسات الزراعية) ، أما مراجعة نصف الفترة فهي تأخذ بعين الاعتبار خمسة سياسات مقسمة إلى خمسة عشر برنامجاً كما في الجدول 1 .

الجدول 1 : سياسات وبرامج مراجعة نصف الفترة لاستراتيجية التنمية الزراعية

البرامج	السياسات
أ-1- الإنتاج النباتي	أ- السياسات الموجهة للإنتاج
أ-2- الإنتاج الحيواني	
أ-3 وسائل الإنتاج	
ب-1 التسعير	ب- سياسات التسويق والتصنيع
ب-2 التصنيع	
ب-3 التسويق	
ت-1- التجارة الدولية	ت- التجارة الدولية
ث-1 البحوث	ث- السياسات المؤسساتية الموجهة
ث-2 الإرشاد	
ث-3 التاهيل والتدريب	
ث-4 المؤسسات	
ج-1 استعمالات الأراضي	ج- حماية الموارد الطبيعية والتنمية الريفية
ج-2 المياه	
ج-3 البادية	
ج-4 البنى التحتية	
ج-5 الغابات	

كانت المهمة الثانية هي تقييم ما تم تحقيقه بعد تنفيذ الاستراتيجية بناءً على تحليل كمي ونوعي وفقاً للبيانات المتاحة . وكانت السنة المرجعية بالنسبة للتحليل الكمي هي 2004 أو آخر سنة للبيانات المنشورة رسمياً ، أما التحليل النوعي فقد اعتمد على المعلومات المتوفرة من المصادر ذات الصلة .

وبشكل عام يمكن تلخيص النتائج الرئيسية للتقييم كما يلي (انظر إلى الجدول 2) :

- تم تجاوز الأهداف المخطط لها فيما يخص الإنتاج النباتي ، ولكن الإنتاج الحيواني لم يحقق معدلات النمو المخططة مثل : اللحوم الحمراء ، الأسماك ، الحليب .
- معظم سياسات التسويق يتم العمل بتطبيقها ولكن لم تصل إلى المستوى المطلوب (حيث يتوجب التركيز أكثر على إنتاج فائض مناسب للأسواق التصديرية) .
- بالنسبة لمعايير التجارة الخارجية فهي تتطور ، ولكن يتوجب الاهتمام أكثر بنوعية المنتجات لكي تلبى مقاييس النوعية العالمية .
- يحتاج الدعم المؤسساتي إلى التطوير (وخاصة التركيز على إنشاء مؤسسات التدريب وتأمين متطلباتها) .
- لا تزال الأهداف المتعلقة بالموارد الطبيعية والتنمية الريفية تواجه بعض الصعوبات لتحقيقها (مثل : تنفيذ الدورة المحصولية المناسبة ، الإسراع بعملية التحول للري الحديث وزيادة كفاءة شبكات الري الحكومية ، رفع معدل التحريج وزيادة مساحة الغطاء الأخضر في البادية ، تأسيس أسواق الجملة في المناطق الريفية) .

الجدول 2 : تقييم المنفذ من توجهات الاستراتيجية خلال الفترة 2001-2004 .

التقييم	البرامج	السياسات
++	أ1-الإنتاج النباتي	أ- الإنتاج الموجه
-/=	أ2- الإنتاج الحيواني	
=	أ3- مستلزمات الإنتاج	
=	ب1-التسعين	ب-التسويق والتصنيع
-/=	ب2-التصنيع	
=	ب3-التسويق	
-/=	ت1-التجارة الخارجية	ت-التجارة الخارجية
=	ث1-البحوث	ث-المؤسسات الموجهة
=/+	ث2-الإرشاد	
-	ث3-التأهيل والتدريب	
--	ث4-المؤسسات	
-	د1-استعمالات الأراضي	د-حفظ الموارد الطبيعية والتنمية الريفية
-	د2-المياه	
-	د3-الغابات	
-/=	د4-البادية	
-/=	د5-البنية التحتية	

مجال التقييم : ++ المنفذ أكثر بكثير من المتوقع ، + المنفذ فوق المخطط ، = المنفذ يساوي المخطط ، - المنفذ أقل من المخطط ، -- المنفذ أقل بكثير من المخطط

وهذا يتطلب مراجعة لأهداف استراتيجية التنمية الزراعية للفترة 2006-2010 آخذين بعين الاعتبار النقاط التالية :

1. العوامل المتعلقة بالسياسات :

أ. السياسات المؤسساتية (وخاصة فيما يتعلق بالإصلاح المؤسسي والتأهيل والتدريب) :

- i. إعطاء الأولوية للقطاع الزراعي .
- ii. تحديد الدور الذي يلعبه القطاع الخاص والعام والتعاوني والمشارك .
- iii. تعديل دور المؤسسات الاقتصادية إلى بحثية (مثل المؤسسة العامة لإكثار البذار) .
- iv. تحديد ادوار الجهات المختلفة ذات الصلة بالقطاع الزراعي .
- v. زيادة الميزانية المخصصة للتدريب (تأمين المعدات اللازمة ، وسائل النقل ، مواد التدريب ، التكنولوجيا اللازمة ، الخ ...) .

ب. سياسات الموارد الطبيعية والتنمية الريفية (مثل: استخدامات الأراضي والمياه - والتنمية الريفية) :

- i. يجب التركيز على وضع سياسات للمصادر الطبيعية في الاستراتيجية المقبلة تتسم بالاستدامة من أجل ضمان استمرارية هذه المصادر للمستقبل .
- ii. زيادة الأليات المتاحة لاستصلاح مساحات أوسع من الأراضي الجبلية والهضابية من أجل الإنتاج النباتي .
- iii. إدخال المحاصيل البديلة في الدورات الزراعية .
- iv. زيادة كفاءة شبكات الري الحكومية ، وزيادة المساحات المروية من الشبكات الحكومية .

v. تأمين البنية التحتية اللازمة كالطرق وأسواق الجملة ، وكذلك البنية التحتية المتعلقة بالاقتصاد الاجتماعي كالمدارس والمراكز الصحية .

ت. سياسات التسويق والتجارة الخارجية وخاصة ما يتعلق منها بالتنوع :

i. زيادة القيمة المضافة في المنتجات الزراعية عن طريق تعزيز عمليات التصنيع الغذائي وفقاً للمواصفات العالمية .

ii. التركيز على إنتاج السلع التي تتمتع بالميزة النسبية وبتكلفة منخفضة تتلاءم مع الظروف العالمية .

iii. تأسيس جمعيات تسويقية ونظام معلومات عن السوق لإيصال المعلومات بكفاءة إلى المنتجين والمصنعين وصانعي القرار .

ث. العوامل السكانية : تتطلب المعدلات المرتفعة لنمو السكان وخاصة في المناطق الريفية الحاجة إلى تأمين البنية التحتية وتعزيز الاستثمارات وتنويع مصادر الدخل ، هذه التوجهات يجب أن تلقى العناية الفائقة من أجل خلق فرص عمل جديدة للسكان الريفيين .

ج. العوامل المالية : وهي متعلقة بنوع وحجم الاستثمارات الحكومية في القطاع الزراعي ، وكذلك حجم الدعم المقدم لبعض المنتجات الزراعية ، حيث يجب أن تتوافق مع قوانين منظمة التجارة العالمية والأنظمة المعمول بها في الدول الأخرى . كذلك يجب التركيز على إنتاج سلع زراعية بكميات ونوعيات ملائمة .